

بكت الالهة او الاله واحد الحق ثبت به وعين  
عند الحكم المطلوب منه **فرض** من عين والافاعي الى  
ترك الواجب وما اضافي ولا ياتي الشهاد اذا ما دعوا  
سوا كان الحق في الجارية ثبت بها وهو عين امر لا فلو  
او من واحد وامتنع اخر وقال لم يمت احسن مع عني  
كان من مقاصد الاشهاد التورع عن الرمي **واعلي**  
الاداء ان **دعي** المحمل من حياقة **عدي** بنا على انه  
يلزمه الحضور الى التاخي لاداءه **ولم يجمع على نفسه**  
بان اجمع على مقدمه واختلف فيه كثرة تبين  
فيلزمه تشاربه الادلان فهدس التاخي في التارة  
به لانه قد يميز احدها اما اذا اجمع على فقه تشار  
الحمل لا يجب عليه الاداء الا ما يدونه لو كان سقا  
ظاهر ام خفي بل يجرم عليه ذكر **ولا عدله** **موجو**  
**مرص** كتحذير المرأة وعينه ما سقط به الجدة  
**واللفظ** **شاهد** على **شهادته** او **يبحث القاضي**

آية اشادة بعبارة مروه شيا وجب الاداء ان  
تكون بلا شبهة انما هي لغرض حياها والظهور فيها  
ولا بد ان ياتي الشاهد بل نظر الشاهد عن  
الاداء فلو ان الشاهد او خفي او غير ذلك لم يكن  
على الصحيح عبدا برة

منه مصدر عين المعقول **تحمل الشهادته** **وقاية**  
**الصك** وهو الكتاب **فرض** كناية في كل قرين مالي  
او غيره كبيع ونكاح وطلاق واقرار وامانة التحمل  
في ذلك للمحاجة الى شاتبه عند التنازع ولتوفيق  
الاستقراء عليه في السكاح وغيره **فما يجب** لا سيما في  
وامانة صفة كناية للصك والمراد في الجمل لما سانه لا  
يلزم التاخي ان يكتب للمحجما ثبت عنده او حكم به  
ولا تها لا يستغن عنهما معا بما في حفظ الحق ولهذا الت  
ظاهر في التذكرو صوة الاولى ان يحضر من تحلفان  
دعي للمحمل ولا يجب الا ان يكون الداعي مبرور المرض  
او حبس او كان امرأة محذرة او ماضيا بشهادته على  
امر ثبت عنده ولا يلزم التاخي كناية الصك الابارة  
فله اخذها كالمركب في محله ان دعي له في ادايه ولم  
يعد كناية جسه عنده للاجرة **وكذا الاداء الشاهد**  
**فرض** كناية وان وقع التحمل اتفاقا فان كانا جميعا كان  
تزداد الشهود على اثنين فيما ثبت بهما **فلو طلب من**  
**واحد** منهم وهو من ثري او من اثنين منهم **ولم**  
**يكن**

في كل قرين مالي  
او غيره كبيع ونكاح  
وطلاق واقرار  
وامانة التحمل  
في ذلك للمحاجة  
الى شاتبه عند  
التنازع ولتوفيق  
الاستقراء عليه  
في السكاح وغيره  
فما يجب لا سيما  
في وامانة صفة  
كناية للصك  
والمراد في الجمل  
لما سانه لا يلزم  
التاخي ان يكتب  
للمحجما ثبت  
عنده او حكم به  
ولا تها لا يستغن  
عنهما معا بما في  
حفظ الحق ولهذا  
التاخي في التذكرو  
صوة الاولى ان  
يحضر من تحلفان  
دعي للمحمل ولا  
يجب الا ان يكون  
الداعي مبرور المرض  
او حبس او كان  
امرأة محذرة او  
ماضيا بشهادته  
على امر ثبت  
عنده ولا يلزم  
التاخي كناية  
الصك الابارة  
فله اخذها كالمركب  
في محله ان دعي  
له في ادايه ولم  
يعد كناية جسه  
عنده للاجرة  
وكذا الاداء  
الشاهد فرض كناية  
وان وقع التحمل  
اتفاقا فان كانا  
جميعا كان تزداد  
الشهود على اثنين  
فيما ثبت بهما  
فلو طلب من واحد  
منهم وهو من ثري  
او من اثنين منهم  
ولم يكن